بكلفة ٤,٣ تريليونات ليرة ٨٩ إجازة استثمار وفق قانون الاستثمار ١٨ في مختلف القطاعات

الحكومة تقر النظام الخاص بقواعد إدارة واستثمار الأموال المصادرة بموجب حكم قضائي مبرم

وزير التربية لـ«الوطن»: لجنة لوضع معايير للجودة والاعتمادية بالتعليم الخاص ليكون رديفاً للعام

هناء غانم

حدد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة حسين عرنوس ساعات الدوام الرسمي اليومي الفعلية في الوزارات والإدارات والجهات العامة خلال شهر رمضان المبارك من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر، وفيما يتعلق بالجهات العامة التي تتطلب طبيعتها استمرار العمل فيها فتحدد ساعات ومواعيد بدء العمل اليومي وانتهائه وكذلك تنظيم الورديات وفق أنظمتها الخاصة وحسب مقتضيات المصلحة العامة.

واستعرض مجلس الوزراء الخيارات المتاحة لتنشيط الواقع الاستثماري وزيادة عدد المشروعات الممنوحة إجازة استثمار وفق قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ وتعديلاته، والتي بلغت حتى الآن ٨٩ مشروعاً في مختلف القطاعات وبتكلفة إجمالية وصلت إلى ٤ تريليونات و٣٢٣ مليار ليرة سورية، وتوفر ٨١٣٣ فرصة عمل.

واطلع المجلس على مذكرة وزارة الكهرباء بخصوص التعديلات على مكونات الشبكة الكهربائية بما فيها العدادات والأمراس من الكابلات والمحولات والأبراج، وطلب من وزارات العدل والداخلية والاتصالات والتقانة والكهرباء إعداد مشروع صك تشريعي يتضمن عقوبات قانونية مشددة ورادعة بحق من يقوم بالتعدي على مكونات البنى التحتية في قطاعي الاتصالات والكهرباء وكل من يساهم في بيع أو شراء أو تصنيع المواد المسروقة.

وناقش المجلس بشكل موسع عملية فرز المهندسين الأخيرة إلى الجهات العامة، وأهمية التطوير المستمر لعملية الفرز من خلال القراءة الإحصائية والتحليلية، مع ضرورة إجراء مراجعات لبعض الاختصاصات لتلبية احتياجات سوق العمل، وطلب المجلس من لجنة التنمية البشرية إعداد دراسة ومقترحات بهذا الخصوص لمناقشتها واتخاذ ما يلزم بشأنها.

وشدد عرنوس على أهمية إعداد بنية متكاملة لمنظومة التعليم التربوي الخاص وتنظيم هذا القطاع لناحية الحوادر التدريسية والمناهج وضرورة تحقيق التكاملية مع منظومة التعليم العام، وتأكيد أهمية إعداد دراسة واقعية لتطوير قطاع الخزن والتوريد وتعزيز دوره في التدخل الإيجابي بالأسواق وتأمين وجود المواد والسلع الغذائية الزراعية بكميات كافية في الأسواق عند الحاجة.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية مواصلة التركيز على تنشيط الواقع الاستثماري وزيادة الإنتاج وتعزيز الصادرات، وطلب من وزارتي الصحة والصناعة تقديم جميع التسهيلات للتوسع بمشاريع الصناعات الدوائية من جميع الأصناف بما فيها الأدوية النوعية لتأمين حاجة السوق المحلية وتصدير الكميات الفائضة.

كما أكد رئيس مجلس الوزراء اختيار المشاريع الاستثمارية ذات العائدات الريعية لتعزيز قدرة وعمل الوزارات والجهات التابعة لها وإيجاد طرق جديدة لاستثمار مكونات قطاع النقل، ما يسهم في رفد الموازنة العامة للدولة بإيرادات تدعم الاقتصاد الوطني.

إلى ذلك اطلع مجلس الوزراء على مذكرة وزارة النفط والثروة المعدنية حول واقع إنتاج الغاز لعام ٢٠٢٤ لناحية الكميات المنتجة محلياً من الآبار ومدى تلبية احتياجات السوق المحلية وخطة الوزارة لزيادة الإنتاج، وأكد المجلس أهمية التوسع بعمليات الحفر والاستكشاف في المناطق المأمولة بهدف تعزيز الإنتاج والعمل ببرنامج زمني لإعادة الآبار المتضررة إلى الإنتاج وفق الإمكانات المتوافرة.

وأقر المجلس النظام الخاص بقواعد إدارة واستثمار الأموال المنقولة وغير المنقولة المصادرة بموجب حكم قضائي مبرم، ووافق على التعاقد بين السورية للحبوب وعدد من المطاحن الخاصة لتعزيز المخزون الإستراتيجي من مادة الدقيق، وعلى التعاقد بين وزارتي التربية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك لتأمين كميات من الورق والكرتون الخاص بطباعة الكتاب المدرسي.

كما وافق المجلس على منح الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» سلفة مالية بقيمة ٤٠٠٠ مليار ليرة لتأمين التمويل اللازم لعمل الشركة، إضافة إلى عدد من المشروعات التنموية والخدمية ذات الأولوية.

وحول أهمية إعداد بنية متكاملة لمنظومة التعليم التربوي الخاص وتنظيم هذا القطاع لناحية الكوادر التدريسية والمناهج وضرورة تحقيق التكاملية مع منظومة التعليم العام قال وزير التربية: محمد عامر المارديني لـ«الوطن» يتم العمل حالياً على أسس للتعليم الخاص ومؤخراً تم الاجتماع مع المدارس الخاصة ومناقشة جميع القضايا التي تتعلق بالمرسوم ٥٥ الذي ينظم العمل بالمدارس الخاصة، إضافة إلى كل القضايا التي تتعلق بالقطاع الخاص من بينها بناء القدرات والأقساط والخدمات والبرامج التعليمية، وتم تشكيل لجنة لوضع المعايير والجودة والاعتمادية تشمل كل المدارس والمعاهد الخاصة والمعاهد الافتراضية كلها سوف تخضع خلال المرحلة القادمة إلى معايير الجودة وهي حوالى ١٣ بنداً يتم العمل عليها مع المدارس الخاصة حيث نصل إلى نتيجة مفادها بأن يكون التعليم الخاص رديفاً للتعليم في القطاع العام.

٦,٥ أطنان سمك «فاسد» كانت في طريقها إلى السوق المحلية

رئيس مفرزة جمركية لـ«الوطن»: كازية تحصل على صهريج مازوت وتضع بدلاً منه ماء!!

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط ٦,٥ أطنان من السمك قادمة من الرقة تبين بعد التحري من عناصر ضابطة المكافحة بحمص أن نقل السمك وإدخاله للسوق المحلية غير قانوني.

وأوضح المصدر أنه تم إخفاء السمك البحري (المهبر) في شاحنة (انتر هوندای) ضمن صناديق من الفلين أسفل صناديق السمك النهري.

وأكد المصدر مصادرة كامل الكميات وإيقاف الشاحنة والسائق، موضحاً أنه بالتنسيق مع دوائر الزراعة والبيطرة تشكيل لجان مشتركة للتحري وتدقيق سلامة المادة (السمك) حيث تبين أنها قادمة من مصادر مختلفة (بحري ونهري) ومعظم السمك متقسخ وغير صالح للاستهلاك البشري، كما أن السمك تعرض للصعق الكهربائي حيث تم إتلافها أصولاً على حين تمت التسوية على المخالفة وتجاوزت غراماتها ٣٠٠ مليون ليرة، على حين يستمر التحقيق في حالة التزوير للأوراق التي قدمها سائق الشاحنة.

وعلى التوازي مع قضية السمك استطاعت الضابطة نفسها (المكافحة) إيقاف صهريج لنقل المحروقات كانت تشتبه بحمولته وبعد الكشف والتدقيق في الحمولة اتضح أن نصف حمولته مياه بدلاً من المازوت، وبعد التحقيق في الحادثة اتضح أن الصهريج كان مكلفاً بنقل طلبات المحروقات من محطة بانياس إلى دير الزور حيث تم تزويده بنحو ٤٥ ألف ليتر من مادة المازوت وفي الطريق قام السائق بإفراغ نحو ٢٢ ألف ليتر من المازوت في إحدى الكازيات الخاصة في حمص وتعبئة مياه بدلاً منها وتمت مصادرة كميات المازوت المتبقية في الصهريج وتسليمها لشركة المحروقات أصولاً علماً أن الصهريج كان مجزأ لعدة أقسام بغرض فصل حمولة المياه عن المازوت كما تمت إحالة السائقين للجهات المختصة لاستكمال التحقيقات معهم.

وفي تصريح لضابط في الجمارك لـ«الوطن» بين أنه تم خلال الأسابيع الماضية ضبط عشرات حالات التهريب التي أسفرت عن الكثير من القضايا والغرامات المالية وأن معظم المهربات مواد غذائية وحبوب ومواد كهربائية تم ضبط معظمها في الطرقات العامة وفي النطاقات الجمركية حيث يتم تكثيف عمل المفارز والمهام الجمركية في المناطق التي تدخل عبرها المهربات والتعامل معها بحزم وضمن أنظمة العمل الجمركي.

وفي تعميم سابق للجمارك نشرته «الوطن» في حينها شددت المديرية العامة على كل الإدارات الجمركية (الإقليمية) لاتخاذ الإجراءات اللازمة وفق ما نص عليه القانون والتعليمات الناظمة لجهة ترصد وضبط البضائع المهربة أينما وجدت والتنسيق والمتابعة مع رؤساء الضابطات ومع الجهات الأخرى ذات الصلة.

بينما تؤكد الإدارة في الجمارك أن الكثير من المهام والإجراءات يتم العمل عليها لخدمة مصلحة العمل وتعزيز تنفيذ المهام الجمركية وترميم الأماكن الشاغرة وتغطية النقاط الجمركية الجديدة وخاصة مع توسع العمل الجمركي وعودة الكثير من المساحات للنطاق الجمركي وأنه يتم التركيز اليوم على الممرات والمنافذ غير الشرعية والطرقات الرئيسية ومداخل المدن بهدف ضبط المهربات ومنعها من الوصول للأسواق المحلية.

مشكلات الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية على طاولة الحوار

معاون وزير الاقتصاد: حوافز كثيرة للصناعات الغذائية وهذا القطاع أثبت قدرته على حمل الاقتصاد السوري

معاون وزير الصناعة: الحكومة مستعدة للتشاركية مع القطاع الخاص

جلنار العلي

أكدت معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا أحمد أن لدى القطاع الخاص قدرة كبيرة على النهوض بقطاع الصناعات الغذائية، وخاصة أن قانون الاستثمار رقم ١٨ نص بشكل صريح على مزايا خاصة للاستثمار بالصناعات الغذائية، كما أعطى مزايا كبيرة ومميزة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى على اعتبار أنه مدخل للصناعات الغذائية، ويرتبط بالأمن الغذائي على وجه التحديد، كما أن هناك تكاملاً مع البرامج الأخرى مثل برنامجي إحلال بدائل المستوردات ودعم أسعار الفائدة، لافتة إلى أن هذه الإجراءات كافة تؤمن البيئة اللازمة لنهوض القطاع الخاص في مجال الصناعات الغذائية.

وأشارت أحمد في حديث لها خلال ورشة عمل «متى يكون الاستثمار مفيداً للاقتصاد الوطني- الاستثمار في مشاريع الصناعات الغذائية- اعتبارات الكفاءة والفعالية بين القطاعين العام والخاص» إلى أن وزارة الاقتصاد لحظت تصدير الصناعات الغذائية فأحدثت برامجاً لدعم التصدير وقدمت من خلاله حوافز مستمرة تصل إلى ٧ بالمئة، مؤكدة أنه يتم إجراء الكثير من الجلسات الحوارية مع الصناعيين لأن القطاع الغذائي أثبت قدرته على حمل الاقتصاد السوري سواء قبل الحرب أم خلالها.

وتساءلت عن مدى صحة تنافسية العلاقة بين القطاعين العام والخاص، ولاسيما أن الكثير من الرؤى تقول إن القطاع العام يجب أن ينسحب من الكثير من المجالات التي أثبت القطاع الخاص وجوده فيها بكفاءة وفعالية، حيث لم يعد هناك جدوى لوجود القطاع العام فيها لأن القطاع الخاص يستطيع أن يستحوذ على حصص سوقية محلية وخارجية، وأن ينهض بكفاءة وجودة، وأن تذهب الدولة إلى القطاعات التي تحتاج أن تمارس فيها مسؤولياتها تجاه المواطنين، ولاسيما بوجود عبء كبير على الحكومة لتأمين الكثير من الخدمات الأساسية الضرورية كالتعليم والصحة والقمح وغير ذلك، متابعة: «وحسب هذه الرؤى، هناك تساؤلات كثيرة من قبيل ما مدى صحة بقاء الدولة ضمن حيز الصناعات الغذائية، وما مدى ضرورة أن تنسحب جزئياً منها، وكم يجب أن يكون حجم هذا الانسحاب؟».

ومن جهة أخرى، أكدت أحمد ضرورة مقاربة وجهات النظر للوصول إلى دور الدولة وشكل الاقتصاد السوري، فمن غير الضروري أن يكون نسخة عن رأي أو توجه معين بل يجب أن يخضع للخصوصية السورية مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وأفكار الأكاديميين والمختصين، كما هي الحال في الصين على سبيل المثال التي تعتبر أن هوية اقتصادها اشتراكياً ذات خصائص صينية.

إلى ذلك، وحول القرارات التي تصدرها وزارة الاقتصاد بمنع تصدير مواد زراعية معينة، أوضحت أحمد أن القرارات تؤخذ بناء على التشاركية مع القطاع الخاص وجهات القطاع العام، فعندما ترسل جهة ما كتاباً في وقت متأخر إلى وزارة الاقتصاد بوجود مشكلة بتوافر مادة البطاطا على سبيل المثال، تعقد الوزارة اجتماعاً لتأخذ القرار المناسب بالتشاركية، لذا لا يجب القول إن وزارة الاقتصاد أصدرت قراراً مفاجئاً، أو إنها تتردد بقراراتها ما يؤثر في الأسواق، موجهة حديثها لاتحادات غرف التجارة والفلاحين والوزارات المعنية بضرورة قراءة الواقع والتنبؤ قبل فترة من وقوع المشكلة، كي لا تصل الأمور إلى مرحلة القرار المفاجئ.

وقالت: «نحن كوزارة اقتصاد نؤمن أن التصدير هو قاطرة نمو الاقتصاد السوري، كونه يؤدي إلى تأمين القطع الأجنبي وتنمية كل القطاعات المرتبطة به، فعندما يتوقف التصدير يخسر المزارع وخاصة أن جزءاً كبيراً من المزارعين يزرعون من أجل التصدير، لذا فالوزارة لا تكون مسرورة بقرارات منع التصدير لفترات مؤقتة، ولكن هذا الأمر يعد اضطرارياً».

وأكدت أن التصدير ازداد بنسبة مهمة جداً خلال عام ٢٠٢٣ مقارنة عن العام الذي سبقه، حيث وصلت المنتجات السورية إلى نحو ١٠٣ دول.

معاون وزير الصناعة أيمن خوري، أكد أن القطاع العام أنشأ معامل في الصناعات الغذائية نتيجة الحاجة لذلك خلال فترة معينة من الزمن، لكن نتيجة للظروف الراهنة لم تستطع تطوير هذه المعامل، فيوجد لديها إشكاليات تعاقدية تمنعها من تطوير نفسها، مطالباً القطاع الخاص بمساعدة الحكومة لزيادة إيراداتها من القطاع العام الصناعي من خلال إحداث خطوط إنتاج في هذه المعامل لتنمية منتجاتها وتعظيم واردات الدولة.

وأكد خوري أن الحكومة مستعدة للتشاركية مع القطاع العام في بعض مؤسساتها التي تحتاج ذلك، على اعتبار أن هذا الأمر يرفع إيرادات تلك المؤسسة، ويدفع للتفكير باستثمارات أخرى وتطوير العمل.

رئيس هيئة الاستثمار السورية دين دياب، أكد أن الموارد السورية محدودة بسبب الحرب، لذا يجب إعادة ترتيب الأولويات لإدارة الموارد بشكل أفضل كقطاع خاص وقطاع عام، فلا بد من توجيه الاستثمارات للاقتصاد الوطني بما يحقق قيمة مضافة مميزة، إذ يجب تحديد الفرص الاستثمارية التي يجب منحها للقطاع الخاص التي تشكل قيمة كبيرة بما يحقق التنافسية، ولاسيما تلك التي تتميز بها سورية والتي يمكن من خلالها تثبيت المكانة التنافسية للصناعات الغذائية السورية، مشيداً بالمزايا التي يمنحها قانون الاستثمار الجديد لهذه الصناعات إلى جانب البرامج الأخرى، معتبراً أن تصدير المنتج الزراعي السوري الخام يعتبر خسارة للاقتصاد السوري.

رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري، اعتبر أن مشكلة الصناعات الغذائية تكمن في قلة توافر الخامات الزراعية المطلوبة بشكل كبير، لذا يجب دعم الزراعة بشكل أكبر، فكل ما يزرع اليوم يصدر، مؤكداً أنه ليس مع التنافسية بين القطاعين العام والخاص، ولاسيما في قطاع الصناعات الغذائية، لعدة اعتبارات منها أن القطاع الخاص قادر على التصدير في حين القطاع العام لا يقدر على ذلك، لذا يجب أن تكون العلاقة بين هذين القطاعين تشاركية وأن يتم العمل على قرار واحد، مع الحفاظ على مصانع القطاع العام، فالقطاع الخاص قادر على القيام بالمهمة بنفسه، فهو أثبت خلال الظروف أنه قادر على تجاوز العقوبات فخلال ١٣ عاماً لم تتقطع أي مادة من الأسواق، في حين لا يستطيع القطاع العام إجراء أي مناقصة خارجية.

رئيس اتحاد غرف التجار محمد أبو الهدى لحام، بيّن في معرض مداخلته أن البضائع السورية بدأت بالوصول إلى دول أوروبا وكذا وأميركا، رغم الصعوبات الموجودة والظروف القاهرة، وذلك بسبب جودة المنتجات الغذائية السورية.

مدير اتحاد غرف الزراعة السورية يحيى محمد، بيّن في مداخلة له أن القطاع الزراعي يعد حجر أساس في قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر قيمة مضافة للمنتج لكونه أحد المنافذ التسويقية المهمة، كما يعد فرصة مهمة لخلق قيمة مضافة للمنتج الزراعي ما يعطي هامش ربح ومردودية أفضل، وهذا ما يؤمن استمرارية المنتج، كما يجب أن يكون موجهاً وراسماً للخطة الزراعية بما يخص المحاصيل التي تدخل في عملية الإنتاج، متابعاً: «ولكن كل مشاكل القطاع الزراعي اليوم تنعكس بشكل أو بآخر على قطاع الصناعات الغذائية، فأحياناً تخرج صناعة كاملة عن العمل نتيجة وجود خلل في بنية القطاع الزراعي، ويجب الإشارة إلى أن كلف الإنتاج العالية تؤثر بشكل كبير في المنتج الصناعي وقدرته التنافسية في الأسواق الخارجية، كما يوجد هناك عزوف كبير من المزارعين عن الاستمرار بالإنتاج نتيجة الخسارات المتتالية، بسبب الانخفاض الحاد بالقدرة الشرائية على صعيد السوق المحلية، إذ يوجد الكثير من المحاصيل واجهت كساداً بسبب ذلك».

وفي السياق، أشار محمد إلى أن القطاع الزراعي يعاني بشكل كبير موضوع التمويل، فالجهة الوحيدة الممولة للنشاطات الزراعية هو المصرف الزراعي الذي لا يغطي كامل احتياجات القطاع ولا يملك المرونة المناسبة لزيادة إنتاج القطاع الزراعي، فكما هو معروف بالقطاعات الاقتصادية يوجد أشكال تمويل غير رسمية تعد أهم من التمويل الرسمي، كالصناعي والتاجر وسوق الهال ومراكز بيع مستلزمات الإنتاج الزراعي، علماً أن هذه المصادر تؤثر بشكل كبير في زيادة الإنتاج وكميته ونوعيته، وقد انخفضت إلى الحد الأدنى بسبب الخسارات الكبيرة للصناعيين والزراعيين والتجار نتيجة تغير سعر الصرف وارتفاع هوامش المخاطرة على اعتبار أن الإنتاج الزراعي لا يعد إنتاجاً فورياً وإنما يحتاج إلى أشهر عديدة لاسترداد مبالغ التمويل.

وتابع: «كما يوجد هناك نقص كبير بتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي، فمثلاً لا يستطيع المزارع تأمين سماد اليوريا بالسعر الحكومي ويحتاج إلى شرائه من السوق السوداء، فيضطر إلى دفع تكاليف إضافية تصل إلى ٥٠ بالمئة عن السعر الرسمي، لافتاً إلى أنه كانت حاجة سورية من هذا السماد ٦٠٠ ألف طن قبل الأزمة، في حين لا يصل اليوم أكثر من ٤٠ ألف طن إليها»، مشيراً إلى وجود مشكلة أخرى تخص مستلزمات الإنتاج تتعلق بارتفاع أسعار البذور الهجينة، فمثلاً تستورد سورية عادة ١٧ ألف طن من بذار البطاطا، في حين لم يصل خلال العام الحالي أكثر من ٨ آلاف طن، بسبب التمويل ووجود مشاكل بتعامل الشركات الدولية مع سورية، وهذا ينذر بنقص في مادة البطاطا خلال الفترات القادمة.

وأكد محمد وجود مشكلة في البنية التشريعية التي تنظم العلاقة بين المنتج والمصنع، مقترحاً ما يسمى بالزراعة التعاقدية التي تعد أحد الأغطية القانونية للتعاقد بين المنتج والصناعي.

وفيما يخص الأسواق الخارجية، انتقد محمد القرارات الحكومية التي تصدر بمنع تصدير بعض المنتجات الزراعية، لأن هذا يعرقل عملية التصدير ويؤدي إلى خسارة الأسواق الخارجية التي تكون مفتوحة، وتضطر إلى الاستعاضة عن المنتج السوري بمنتجات أخرى، كما أن ذلك يؤدي إلى عزوف المنتج عن الإنتاج.

المستثمر أنطون بينتجاته، أشار إلى أن السوق السورية فيها الكثير من الميزات ولاسيما بالنسبة لصناعات الأدوية والألبان والأجبان والقمح والمعكرونة والكونسروة، مشيراً إلى ضرورة تقديم الدعم الحكومي للصناعات الغذائية لجلب الاستثمارات، وأن تكون الحكومة كريمة أكثر مع المستثمر أسوة بالدول الأخرى كالسعودية والإمارات.

وعلى هامش الاجتماع، أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة غزوان المصري في تصريح خاص لـ«الوطن» أهمية هذا النوع من الحوارات للتوصل إلى قرارات مهمة، وكان الحكومة تفتح يدها للحوار والتشارك، ما ينعكس بشكل إيجابي وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تحتم التشاركية بين القطاعين العام والخاص، مؤكداً أن أي خلل موجود بالمعامل الحكومية ممكن دعمه من قبل القطاع الخاص بالتشاركية، واصفاً المرحلة الحالية بأنها مهمة جداً وتحتاج إلى شفافية بالحوار بسقوف عالية، لذا سيكون هناك جلسات أخرى مقبلة من هذا النوع في حمص وحلب لمناقشة الاستثمار في مجال القطاع النسيجي.

رئيس هيئة الاستثمار مدين دياب، أشار في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أن قطاع الصناعات الغذائية يعد من أكثر القطاعات من ناحية إجازات الاستثمار الممنوحة، إذ يوجد نحو ٢٠ مشروعاً بتكلفة تتجاوز ٥٠٠ مليار ليرة، وتوزعت هذه المشاريع على أغلب المحافظات وبالأخص محافظة حماة، مؤكداً الدعم الموجه للصناعات الغذائية لأن ذلك ينعكس على تحسين المستوى المعيشي وتوفير السلع للمواطنين بسعر مناسب وجودة عالية، إضافة إلى أن هذه الصناعات تعد مكثفة للعمالة، وخاصة أن سورية بالأساس بلد زراعي.

وأشار إلى أنه تم التنسيق مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة لإحداث كل المناطق الصناعية الموجودة على المخطط التنظيمي التي تلبي كل احتياجات الصناعيين ولجميع القطاعات، وقد تم إصدار قرارات بإحداث عدة مناطق صناعية في محافظة طرطوس لتليها محافظة حمص وعدة محافظات أخرى.

دياب لـ«الوطن»:

رخصنا لـ٢٠ مشروعاً غذائياً وهذا يساعد في تحسين المستوى المعيشي للمواطن

المصري لـ«الوطن»:

أي خلل بالمعامل الحكومية ممكن دعمه بالتشاركية مع القطاع الخاص